تداعيات فيروس كورونا كوفيد 19 على اقتصاديات المغرب العربي

Coronavirus 19 repercussions on Arab Maghreb economies

تونسي نجات[1]،

TOUNSI Nadjet[1],

[1] **المركز الجامعي مرسلي عبد الله (تيبازة) ، dr.tounsinadjet@gmail.com**

تاريخ الاستلام:2020/10/01. تاريخ القبول:2021/02/22. تاريخ النشر: 2021/03/05

ملخص:

تهدف هذه الدراسة التحليلية إلى تسليط الضوء على تداعيات فيروس كورونا كوفيد 19 على اقتصاديات المغرب العربي ، وقد تم التوصل من خلال هذه الدراسة إلى أن فيروس كورونا كوفيد 19 جاء ليكشف هشاشة وضعف اقتصاد دول المغرب العربي ويوصله إلى ذروته، وحتى يتسنى لهذه الدول الخروج من الأزمة الاقتصادية الراهنة عليها إخضاع اقتصادها إلى جملة من الاصلاحات الجدرية.

كلمات مفتاحية: فيروس كورونا كوفيد 19 ، المغرب العربي ، قطاع الصحة.

تصنيفات JEL : I10 ، F13، I18

Abstract:

The study aims at highlighting the consequences of Corona Covid 19 on the Arab Maghreb economies, and it was concluded that Corona Covid virus 19 came to reveal the fragility and weakness of the Maghreb countries' economy and he reaches his peak. In order to emerge from the current economic crisis, they must subject their economies to a series of smallpox reforms.

Keywords: Corona virus 19; Arab Maghreb; Health sector.

JEL Classification Codes: I10, F13, I18

[1] **المؤلف المرسل:** (تونسي نجات) ، **الإيميل: dr.tounsinadjet@gmail.com**

TOUNSI Nadjet , **dr.tounsinadjet@gmail.com**

1-المقدمة:

لقد شهد العالم مطلع 2020 ظهور فيروس جديد يعرف بفيروس كورونا كوفيد 19، والذي عرف موجة انتشار واسعة، حيث كانت انطلاقتها من الصين تحديدا مدينة ووهان، ليعصف بعد مدة قصيرة من ظهوره بجل دول العالم. فدول المغرب العربي كغيرها من الدول لم تكن في منأى عن هذا الفيروس فقد وصل إليها باكرا وفي ظل الانتشار الرهيب لفيروس كورونا كوفيد 19 كان لزاما على الدول اتخاذ جملة من التدابير والإجراءات لمجابهته وكبحه ولعل أهم هذه الإجراءات فرض ما يعرف بالإغلاق والحجر المنزلي والتباعد الاجتماعي. ومما لا شك فيه أن تداعيات هذه الإجراءات ستكون وخيمة على اقتصاديات دول العالم، ومن هذا المنطلق سنحاول من خلال هذه الدراسة تسليط الضوء على تداعيات فيروس كورونا كوفيد 19 على اقتصاد دول المغرب العربي ، وعليه سيتم طرح الإشكالية التالية:

ماهي تداعيات فيروس كورونا كوفيد 19 على اقتصاديات المغرب العربي؟

الأسئلة الفرعية: لقد تفرع عن الإشكالية الرئيسية التساؤلين الفرعيين التاليين:

- ما هو فيروس كورونا كوفيد 19، وكيف كان انتشاره في دول المغرب العربي؟

- ما مدى قدرة القطاع الصحي لدول المغرب العربي على مجابهة فيروس كورونا كوفيد 19، وكيف كانت نتائجه على الصعيد الاقتصادي؟

الفرضيات: بالاعتماد على ما سبق تم تأسيس الفرضيتين التاليتين:

- يعد فيروس كورونا كوفيد 19فيروس مستجد فتاك يستهدف الجهاز التنفسي، قد يؤدي بصاحبه إلى الوفاة و عرف هذا الأخير انتشارا واسعا في دول المغرب العربي؛

-استطاع القطاع الصحي لدول المغرب العربي مجابهة فيروس كورونا كوفيد19، وبالتالي لم تكن هناك أضرار على الصعيد الاقتصادي .

2-مناهج البحث وأدواته وإجراءاته:

لقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على **المنهج الوصفي التاريخي** ، وذلك في الجزء الخاص بوصف فيروس كورونا كويد 19 وتتبع مراحل انتشاره بين دول المغرب العربي، كما تم الاعتماد أيضا على **المنهج التحليلي** وذلك من خلال تحليل انعكاسات فيروس كورونا كوفيد 19 على

اقتصاديات المغرب العربي وأسلوب دراسة حالة للمنهج الوصفي التحليلي وذلك بالجزء المتعلق بدراسة وضعية دول المغرب العربي.

3-الدراسات السابقة:

- أحمد فايز الهرش، "**أزمة الإغلاق الكبير: الآثار الاقتصادية لفيروس كورونا كوفيد 19**"، مجلة بحوث الإدارة والاقتصاد، مجلد2، عدد2 خاص، 2020. انطلق الباحث من إشكالية تدور معالمها حول أهم الأثار الاقتصادية لأزمة الاغلاق الكبير بسبب فيروس كورونا، وقد توصل الباحث إلى أن طول تأثير الأزمة الاقتصادية يعتمد بشكل أساسي على أمد انتشار الفيروس بالإضافة إلى قدرة المجتمعات على التأقلم والانفتاح المشروط والعمل على تخفيف إغلاقا القطاعات الاقتصادية ومن تم دفع عجلة النشاط الاقتصادي؛

- كرامة مروة وآخرون، **"تأثير الأزمات الصحية العالمية على الاقتصاد العالمي: تأثير فيروس كورونا كوفيد 19 على الاقتصاد الجزائري أنموذجا"**، مجلة التمكين الاجتماعي، مجلد2، عدد2، 2020، انطلق الباحثون من إشكالية تمحورت حول أهم الانعكاسات الناجمة عن فيروس كورونا المستجد كوفيد 19 على الاقتصاد العالمي بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة، وقد توصل الباحثون إلى أن فيروس كورونا عمل على كبح الإنتاج والإمداد وكذا النقل الجوي عبر العالم مما انجر عنه ضعف الطلب العالمي وكذا عزل الدول تحت الحجر الصحي، أما عن الجزائر فقد شهدت هي الأخرى اهتزازات في اسواق النفط وأثر الفيروس على مردود العنصر البشري في مختلف المؤسسات والخدمات وبالتالي تعثر النشاط الاقتصادي في البلاد.

هيكل الدراسة: تم تقسيم هذه الدراسة إلى المحاور التالية:

المحور الأول: مفهوم فيروس كورونا كوفيد 19؛

المحور الثاني: انعكاسات فيروس كورونا كوفيد 19 على اقتصاديات المغرب العربي؛

4- المناقشة

المحور الأول: مفهوم فيروس كورونا كوفيد 19

سيتم من خلال هذا المحور التعرف على مفهوم فيروس كورونا كوفيد 19، بالإضافة إلى التعريج على انتشار فيروس كورونا كوفيد 19 في دول المغرب العربي.

1- تعريف فيروس كورونا كوفيد 19

يعرف فيروس كورونا كوفيد 19 على أنه: فيروس ينتمي إلى فصيلة فيروسات واسعة الانتشار والتي تسبب نزلات البرد التي تتراوح بين الشائعة إلى نزلات البرد الحادة، مثل متلازمة الشرق الأوسط التنفسية (MERS) ومتلازمة الالتهاب الرئوي الحاد الوخيم (السارس). وفيروس كورونا المستجد (nCoV) والذي يعتبر سلالة جديدة حيوانية المنشأ أي أنها تنتقل بين الحيوانات والبشر، وتتمثل علامات العدوى الشائعة: الأعراض التنفسية والحمى بالإضافة إلى السعال وضيق في التنفس والتي قد تصل إلى العدوى الالتهاب الرئوي والمتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة والفشل الكلوي والتي تؤدي إلى الوفاة. **(منظمة الصحة العالمية 2020).**

2- انتشار فيروس كورونا كوفيد 19 في دول المغرب العربي

يوضح الشكل التالي عرض انتشار فيروس كورونا كوفيد 19 في دول المغرب العربي.

الجدول رقم 02: انتشار فيروس كورونا كوفيد 19في دول المغرب العربي

البلد	الحلات المؤكدة	حلات الوفاة	حالات الشفاء
المغرب	94,504	1,714	74,930
الجزائر	49,194	1,654	34,675
ليبيا	25,822	409	13,908
تونس	8,100	129	2,309
موريتانيا	7,332	161	6,844

المصدر: Report coronavirus cases **17/09/2020 20h** Disponible sur : https ://www.worldometers.info/coronavirus/#countries

يوضح الجدول اعلاه عدد الحلات المؤكدة، حلات الوفاة والشفاء من فيروس كورونا كوفيد 19 في دول المغرب العربي لغاية تاريخ 2020/09/17.

المغرب تجاوز عدد الحالات المؤكدة بالمملكة المغربية 94 ألف حالة متصدرة بذلك المرتبة الأولى بين دول المغرب العربي ،حيث تماثلت للشفاء أكثر من 74 ألاف حالة وهي أكبر قيمة مسجلة بالجدول بين الدول بينما بلغ عدد الوفيات أكثر من ألف حالة وبالتالي المغرب سجل المغرب أكبر قيمة من حيث الوفيات بين دول المغرب العربي . تليها **الجزائر** من حيث عدد الحلات المؤكدة والتي بلغت أكثر من 49 ألف حالة مؤكدة تماثلت منها أكثر من 34 ألف حالة للشفاء وبلغ بها عدد الوفيات أكثر من ألف حالة وبالتالي تصدرت الجزائر المرتبة الثانية بعد المغرب من حيث عدد الوفيات جراء فيروس كورونا كوفيد 19، تليهم **ليبيا** مسجلة أكثر من 25 ألف حالة مؤكدة تماثل منها للشفاء اكثر من 13 ألف حالة وتوفي منهال 409 حالة، سجلت **تونس** أكثر من 8 ألاف حالة مؤكدة شفي منها اكثر من ألفي حالة وتوفي منها 129 حالة وبالتالي تتصدر تونس المرتبة الاولى من حيث عدد الحالات المتماثلة للشفاء بين دول المغرب العربي وفي الأخير سجلت **موريتانيا** أدنى قيمة من حيث عدد الحلات المؤكدة بين دول المغرب العربي والتي بلغت اكثر من 7 ألاف حالة مؤكدة تماثل منها للشفاء أكثر 6 ألاف حالة وتوفي منها 161حالة.

المحور الثاني : انعكاسات فيروس كورونا كوفيد 19 على اقتصاديات المغرب العربي

سيتم في هذا المحور التعريج على انعكاسات فيروس كورونا كوفيد 19 على اقتصاد دول المغرب العربي.

1- انعكاسات فيروس كورونا كوفيد 19 على الأوضاع الاقتصادية بليبيا

سيتم الحديث في هذا العنصر على استعداد قطاع الصحة الليبي لمواجهة فيروس كورونا كوفيد 19، ومن ثم سيتم التعريج على الاقتصاد الليبي في ظل هذا الفيروس، وفي الأخير سيتم عرض جملة من الحلول للنهوض بالاقتصاد الليبي والخروج من الأزمة.

1-1- جاهزية القطاع الصحي الليبي لمواجهة فيروس كورونا كوفيد 19

قبل الخوض فبي الحديث عن انعكاسات الفيروس على الاقتصاد الليبي سنتحدث أولا عن النظام الصحي الليبي، لأنه يعتبر الذرع الواقي الذي يعمل على الحد من انتشار الفيروس وتفاقمه وهو الأمر الذي تعاني منه ليبيا فلبنية الصحية الليبية تعاني بكل طاقمها وهذا نتيجة تضررها من الحروب المستمرة سواء أثناء الحديث عن حرب حلف الناتو في 2011 أو في الحرب الأهلية في 2014. إذا هذه الأوضاع المزرية ستكبح استجابة القطاع الصحي الليبي لفيروس كورونا

كوفيد19، وهذا الأمر خلق مخاوف دولية حول الخطر الذي يهدد بليبيا وهذا ما أشارت إليه إليزابيث هوف ممثلة منظمة الصحة العالمية بليبيا.

وجاء مؤشر الأمن الصحي العالمي (GHS INDEX) في سنة 2019 ليؤكد ما سبق ذكره فقد احتلت ليبيا المرتبة 168 من بيتن 195 دولة في العالم من حيث جاهزيتها لمجابهة فيروس كورونا كوفيد 19 فبنيتها الصحية تعد أضعف من أن تواجه الأوبئة وتحد من انتشارها (**خالد حنفي علي، 2020**).

1-2- الاقتصاد الليبي في ظل فيروس كورونا كوفيد 19

بالحديث عن الاقتصاد الليبي سنقول أنه عرف انعاش قصير الأجل، ولكنه توقف في مطلع 2019 ، وذلك راجع إلى الأزمة السياسية التي تواجه البلاد والقتال المستمر حول طرابلس والتي تعد الأخطر منذ 2011، فلقد عرف الاقتصاد الليبي زيادة الانتاج بشكل ملحوظ منذ بداية الحرب فبعدما كان الإنتاج النفطي محدود بين 0.6 مليون برميل في اليوم مقابل 1.6 مليون برميل في اليوم وذلك خلال الفترة الممتدة من 2013-2016 والتي عرفت بفترة الركود العميق، وصل الإنتاج إلى ما يفوق المليون برميل في المتوسط وهذا خلال الفترة الممتدة من 2017-2019، وأدى هذا إلى نمو ملحوظ في الإنتاج المحلي الحقيقي في المتوسط بـ21 % بين الفترة 2017-2018 ليعاود التراجع بشكل حاد إلى 2.5 % سنة 2019، ويتوقع أن يستمر في الانخفاض ليكون سالبا سنة 2020.

لقد جاء فيروس كورونا كوفيد 19 ليزيد الأمور سوءا على الصعيد الليبي، فلقد تسبب الفيروس بتوقف انتاج وتصدير النفط منذ 18 جانفي 2020 وهذا راجع إلى التدابير المتخذة لمواجهة الباء والمتمثلة في غلق موانئ ومرافئ النفط ونتيجة لهذه الأوضاع سيكون نمو إجمالي الناتج المحلي سليبا سنة 2020ناقص 19.4 % ، لكن يتوقع انتعاشه سنة 2021 بنسبة 22.2 % ليستقر بعدها عند 1.4%. في ظل الأجندات الأجنبية وسياسة نهب الثروات يبدو أن الاستقرار بليبيا يبدو صعبا في المرحلة الحالية وهذا بطبيعة الحال سيؤثر سلبا على الانتعاش والاستقرار بالبلاد كما قد يؤثر استمرار انتشار الفيروس على تعطيل إنتاج النفط وتصديره بالإضافة إلى تعطيل العرض والطلب على السلع بأوروبا وفي حالة استمرار انتشار الفيروس بليبيا سيكون من الصعب احتواؤه بسبب ضعف القطاع الصحي وستكون عواقبه وخيمة على الاقتصاد الليبي. (**البنك الدولي، 2020**)

1-3- الحلول المقترحة للخروج من الأزمة الاقتصادية الليبية

لقد أكد الباحث الاقتصادي نور حبارات، لـ العربي الجديد أن الازمة الاقتصادية بليبيا أصبحت أكثر تعقيدا مما كانت عليه وبالتالي يجب العمل على إيجاد حلول جدرية والقيام بإصلاحات هيكلية تتيح للدينار التعافي وترجع له استقراره وتعمل تخفيض معدلات التضخم بالإضافة إلى العمل على تنويع الإيرادات العامة، كما أضاف أنه على الحكومة إيجاد حلول جدرية وتبتعد عن الحلول المؤقتة التي ترتكز في مجملها على فرض زيادة على الرسم أو الضريبة

على النقد الأجنبي مؤكدا أنه في النهاية ستؤدي إلى استنزاف الاحتياطي وبالتالي انهيار الدينار والرفع من معدلات التضخم والذي ينجر عنه تدهور كل أدوات السياسة النقدية. **(أحمد الخميسي، 2020)**

2- انعكاسات فيروس كورونا كوفيد 19 على الأوضاع الاقتصادية بالجزائر

سيتم الحديث في هذا العنصر على استعداد قطاع الصحة الجزائري لمواجهة فيروس كورونا كوفيد 19، ومن ثم سيتم الحديث عن الاقتصاد الجزائري في ظل هذا الفيروس، وفي الأخير سيتم عرض جملة من الحلول للنهوض بالاقتصاد الجزائري والخروج من الأزمة.

2-1- جاهزية القطاع الصحي بالجزائر لمواجهة فيروس كورونا كوفيد 19

قبل الخوض للحديث عن انعكاسات فيروس كورونا كوفيد 19 بالجزائر سنتحدث عن استعدادات قطاع الصحة لمواجهة هذا الخطر وبهذا الشأن لقد صرح وزير الصحة عبد الرحمن بن بوزيد بهذا الصدد في مداخلة باجتماع الوزراء عن الإمكانيات التي يتوفر عليها قطاع الصحة لمواجهة الفيروس كالآتي:

يتوفر قطاع الصحة على 82716 سرير على المستوى الوطني

- 2500 سرير تم تخصيصه للتكفل بالمصابين على مستوى 64 مصلحة للأمراض المعدية و 247 مصلحة للطب الداخلي و79 مصلحة أمراض الرئة و 100 مصلحة في اختصاصات أخرى؛

24- مصلحة للإنعاش بها 460 سرير.

كما يتوفر القطاع أيضا على 5787 جهاز للتنفس الاصطناعي والتخدير والإنعاش موزعة كما يلي:

-3333 جهاز للتنفس الاصطناعي؛

- 2390 جهاز للتخدير والإنعاش؛

-64 سيارة إسعاف طبية مجهزة بألة التنفس الاصطناعي. **(وزير الصحة، 2020)**

2-2- الاقتصاد الجزائري في ظل فيروس كورونا كوفيد 19

وعلى الصعيد الاقتصادي وبعد مرور فترة عدم اليقين السياسي والاضطرابات الاجتماعية والتي كان لها دور في تباطؤ وثيرة النشاط الاقتصادي بالجزائر، جاءت سنة 2020 والتي حملت معها فيروس كورونا كوفيد 19 والذي عمل أيضا على إبطاء وثيرة كل من الاستهلاك و الاستثمار، كما عمل انخفاض أسعار النفط على التقليل من إيرادات العامة للبلاد بنسبة 21.2%، وعلى الرغم من خفض الاستثمار العام - 9.7% والاستهلاك العام بـ 1.6% وذلك حسب قانون المالية لسنة 2020، إلا أن عجز الموازنة سيرتفع إلى 16.3% من إجمالي الناتج المحلي، كما أن انخفاض عائدات التصدير -51% سيعمل على زيادة العجز التجاري ليصل إلى 18.2% من إجمالي الناتج المحلي والذي يرافقه عجز في الحساب الجاري بـ18.8% من إجمالي الناتج المحلي لسنة 2020، وبالاعتماد فقط على محاولة احتواء الواردات وضعف الطلب المحلي دون السعي إلى إيجاد تدابير أخرى ستنخفض الاحتياطات إلى 24.4 مليار دولار **(البنك الدولي، 2020)**.

كما يجدر بالذكر أن فيروس كورونا كوفيد 19 قد عصف أيضا بقطاعات صناعية وخدماتية بالجزائر، فلا يخف علينا أن الجزائر تعتمد في نسيجها الصناعي والاستهلاكي على الخارج بدرجة كبرة، حيث تعد الصين أهم مورد للاقتصاد الجزائري ، ففي ظل شلل المصانع الصينية سنجر عن ذلك شلل كبير في مصار بعض القطاعات ببلاد، فإذا توجهنا إلى قطاع السيارات بالجزائر سنجد أنه يعتمد في قطاع الغيار على الصين وهذا ما سيؤرق سوق قطع الغيار السيارات بالجزائر في ظل غلق المصانع الصينية وشلل حركة الموانئ.

وفي نفس السياق فإن قطاع الخدمات بالجزائر يعمل على توفير 60% من فرص العمل وما يعادل 44% من الناتج الداخلي الخام و 2.2% من القيمة المضافة، وباعتبار أن قطاع الخدمات بالجزائر يعد ثالث قطاع رئيسي في الناتج المحلي الإجمالي فإنه سيتضرر وبصفة كبيرة من جراء انتشار فيروس كورونا كوفيد 19.

فبعد القرارات التي اتخذتها الحكومة الجزائرية والمتمثلة في غلق الحدود بمختلف أنواعها أدى ذلك إلى انكماش في قطاعات عدة على غرار الفندقة والنقل حيث عرف قطاع الفندقة شلل وصل إلى 80% كما تحولت بعض الفنادق في وقت سابق إلى مراكز للحجر الصحي تستقبل المسافرين القادمين من الخارج، وإذا توجهنا إلى قطاع الوكالات السياحية فهي الأخرى عرفة تعتر خاصة تلك التي يعتمد نشاطها على السياحة الدينية وذلك بعدما جاء قرار من السعودية بتعليق العمرة إلى اشعار آخر، كما عرف قطاع المطاعم هو الآخر تعتر بسبب الفيروس والإجراءات الوقائية التي اتخذتها السلطات الجزائرية والتي تمثل في غلق المقاهي والمطاعم.

كما أكد الخبير الاقتصادي ناصر سليمان في حديث مع الترا جزائر أن فيروس كورونا كوفيد 19 قد أثر بشكل كبير في الاقتصاد الجزائري وهذا راجع إلى قيام الاقتصاد على عائدات المحروقات، كما أكد الخبير أن الحجر المنزلي سيؤثر على الفئة التي تنتمي إلى القطاع الخاص وبالتالي سيرتفع معدل البطالة والفقر بالبلاد من هاذا المنطلق اقتراح ضرورة إنشاء صندوق من طرف الدولة لتعويض الفئات المتضررة من جراء فرض الحجر إذن يمكن القول أنت فيروس كورونا كوفيد 19 قد جاء ليكشف ضعف الاقتصاد الجزائري القائم على قطاع المحروقات. **(عمار لشموت، 2020)**

2-3-الحلول المقترحة للخروج من الأزمة الاقتصادية الجزائرية

أكد البروفيسور رمضاني لعلا ليومية الشعب انه للخروج من الأزمة الاقتصادية التي مست الجزائر نتيجة لتفشي فيروس كورونا كوفيد 19 يجب العمل على ارساء قواعد الجزائر الجديدة من بينها: **(رمضاني لعلا، 2020)**.

- على الدولة إعادة النظر في النظام الاقتصادي للبلد وتحدد دورها المتمثل في التنظيم والتأطير مع ترك وفتح الحرية الاقتصادية؛

- القيام بإصلاحات اقتصادية عميقة تمس النظام المالي والمصرفي والجبائي والجمركي؛

- العمل على ترشيد النفقات العامة وذلك عن طريق مراجعة القوانين الخاصة بالسياسة المالية للدولة؛

- القيام بدعم أداء الأسواق وذلك عن طريق توفير السيولة النقدية الازمة؛

- العمل على تعزيز الشراكة الأجنبية؛

- الاستثمار في رأس المال البشري الذي يعد المحرك الأساسي في تحقيق ما يعرف بالتنمية الاقتصادية المستدامة؛

- الاهتمام بالجامعة والبحث العلمي وذلك لتسخيره في خدمة التنمية الشاملة والمستدامة.

3-انعكاسات فيروس كورونا كوفيد 19 على الأوضاع الاقتصادية بتونس

سيتم الحديث في هذا العنصر على استعداد قطاع الصحة التونسي لمواجهة فيروس كورونا كوفيد 19، ومن ثم سيتم التعريج على الاقتصاد التونسي في ظل تفشي الفيروس، وفي الأخير سيتم عرض جملة من الحلول للنهوض بالاقتصاد التونسي والخروج من الأزمة.

3-1- جاهزية القطاع الصحي بتونس لمواجهة فيروس كورونا كوفيد 19

قبل الذهاب للحديث عن انعكاسات فيروس كورونا كوفيد 19 بتونس سنتحدث عن استعدادات قطاع الصحة لمواجهة هذا الخطر وبهذا الشأن لقد جاء فيروس كورونا كوفيد 19 ليكشف ضعف وتردي الخدمات الصحية في تونس، ففي جنوب شرق تونس يشتكي كل من المرضى والأطباء على حد سواء من نقص التجهيزات والمستلزمات، وبالرغم من تمكن تونس من احتواء الفيروس وذلك راجع إلى الإجراءات المشددة التي فرضتها إلى أن الإصابات عاودت الارتفاع وذلك بعد إعادة استئناف النشاط في 27 يوليو، ففي محافظة قابس وبالتحديد مدينة الحامة والتي تعد بؤرة لتفشي الفيروس، فوفقا لوزارة الصحة فقد سجل بها 800 حالة من إجمالي 4000 إصابة و11 وفاة من إجمالي 80 وفاة والتي كان أغلبها في الحامة، والتي باتت تخشى من عدم تمكنها من الحصول على العلاجات بالمستشفى المحلي والذي لا يملك أطقم عناية مركزة لمرضى كوفيد 19 لذلك يتم تحويل المرضى إلى قابس.

وقد كشف مدير مستشفى قابس المركزي هاشمي الأخرش في حديثه لقناة الحرة عن نقص في الأطباء والأطقم الطبية المساندة خاصة في قسم كوفيد 19. فهناك 13 محافظة في تونس من أصل 24 محافظة لدى كل منها أقل من سرير واحد في كل وحدة من وحدات العناية المركزة لكل 100 ألف شخص إذا فقطاع الصحة في تونس يعرف تردي وذلك بسبب سوء الإدارة والفساد بالإضافة إلى زيادة في عدد المرافق الصحية الخاصة وهجرة الأطباء للخارج **(طارق راشد، 2020)**.

3-2- الاقتصاد التونسي في ظل فيروس كورونا كوفيد 19

أما على الصعيد الاقتصادي فقد عرفت تونس نمو بلغ 2.7% في 2018، ولكن تراجع هذا النمو ليصل 1% سنة 2019 وهذا راجع إلى التباطؤ في النمو الزراعي بالإضافة إلى انكماش التصنيع وتراجع قطاع الخدمات ولقد تأثر النمو خلال الأشهر الأولى لسنة2020 بالشكوك السياسية التي تحوم حول كل من الانتخابات الرئاسية والبرلمانية خلال الربع الأخير من سنة2019 والتأخير في تشكيل الحكومة بالإضافة إلى التباطؤ الملحوظ في الائتمان. وفي ظل تفشي فيروس كورونا يتوقع أن يتأثر النمو الاقتصادي بتونس لينكمش بنسبة 4% سنة2020، وإن انتهاج سياسة التباعد الاجتماعي بالإضافة إلى القيود التي تفرض أثناء السفر سيتأثر قطاع السياحة بشكل كبير في تونس وهذا سيؤدي إلى الزيادة في تباطؤ النمو الاقتصادي بالإضافة إلى خلق فرص العمل والزيادة في أسعار السلع المستوردة وسينجر عن هذا ارتفاع في معدلات التضخم **(البنك الدولي، 2020)**.

ومن جهة أخرى فإن وضع المالية العمومية بتونس أصبح صعبا للغاية فقد وصل حجم الدين الخارجي إلى مستويات مقلقة، ونفس الشيء بالنسبة للدين الداخلي والذي من شأنه التأثير على كل من الوضعية المالية والاجتماعية، كما يتوقع ان تصل ديون تونس في نهاية 2020 إلى 32.3مليار دولار أي ما يعادل 75.1% من الناتج المحلي الإجمالي.

كما أكد بدوه وزير التجارة السابق والخبير الاقتصادي محسن جسن في تصريح لإذاعة تونس الثقافية أن هذا التراجع الاقتصادي سيكون له تأثيرات اقتصادية واجتماعية وصعوبات مالية عديدة وإذا اتجهنا للحديث بلغة الارقام سنقول أن:

- النمو الاقتصادي بتونس تراجع إلى - 6.5%؛

- في النصف الأول من السنة الجارية تفاقم عجز ميزانية تونس بنسبة 56%؛

- تراجعت المداخيل الجبائية للبلد بنسبة 12% مقارنة بالسنة الماضية؛

- تراجع النشاط السياحي بوالي 80 ؛%

- ارتفاع البطالة بنسبة 20%؛

- فقدان أكثر من 270 ألف عامل مناصبهم بسبب تفشي فيروس كورونا كوفيد وسء الأحوال الاقتصادية التي تعرفها البلاد؛

- يتوقع أن يتجاوز عجز الميزانية 7%؛

-قد تصل المديونية إلى 85%.

ولكن لا يمكن إرجاع أزمة الاقتصاد التونسي إلى تفشي فيروس كورونا كوفيد19 في البلاد، فالقطاع كان يشكو عديد المشكال وجاء الفيروس ليوصل هذه الصعاب إلى ذروتها(**أنيس العرقوبي، 2020**).

3-3-الحلول المقترحة للخروج من الأزمة الاقتصادية التونسية

كما أكد م□سن حسن في تصري□□ لإذاعة تونس الثقافية أن□ للخروج من الأزمة التونسية يجب إتباع مجموعة من الحلول الغير تقليدية ومنها (**محسن حسن، 2020**):

-انتهاج سياسة مالية عمومية توسعية تقوم على الانفاق العمومي في المجالات الاقتصادية ولاجتماعية؛

-يجب تقديم طلب من اجل تأجيل سداد الدين الخارجي وليس إعادة جدولت□؛

-قيام البنك المركزي بتمويل خزينة الدولة؛

-يجب إعادة النظر في السياسة النقدية في فترات الأزمات؛

-للخروج من الأزمة أكد أن□ لا بد من الاستثمار في البنية الت□تية وذلك من خلال الشراكة بين القطاعين العام والخاص فالخروج من الأزمة على حد تعبيره مرهون بهذه الشراكة؛

-كما أكد أن□ على الدولة توفير المناخ الملائم لقيام الاستثمار؛

-كما يجب العمل على تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر.

4-انعكاسات فيروس كورونا كوفيد 19 على الأوضاع الاقتصادية بالمغرب

سيتم التطرق في هذا العنصر إلى استعداد قطاع الصحة المغربي لمواجهة فيروس كورونا كوفيد 19، ومن ثم سيتم التعريج على الاقتصاد المغربي في ظل انتشار الفيروس، وفي الأخير سيتم عرض جملة من الحلول للنهوض بالاقتصاد المغربي والخروج من الأزمة.

4-1- جاهزية القطاع الصحي بالمغرب لمواجهة فيروس كورونا كوفيد 19

لقد عملت المغرب جاهدة منذ المراحل الأولى لتفشي فيروس كورونا كوفيد 19 على احتوائ، وهذا من خلال فرض تدابير صارمة، حيث أعلنت البلاد حالة الطوارئ وكان قد بلغ عدد الإصابات 177 إصابة فقط ، ويعود السبب وراء فرض هذه التدابير الصارمة مبكرا لمحدودية القطاع الصحي المغربي ففي بداية الأزمة كانت الطاقة الاستيعابية السريرية بالمستشفيات تقدر بـ 1.1 سرير لكل ألف شخص، إذا فالإنفاق العام على القطاع الصحي بالمغرب يعد منخفضا نسبيا. وفي 20 مارس 2020 استفاد قطاع الصحة المغربي 2020 من تمويل جديد من قبل البنك الدولي.

ولقد أظهر القطاع الصحي المغربي قدرت على التصدي لانتشار الفيروس وذلك من خلال تطبيق مجموعة من البروتوكولات الطبية لعلاج المرضى بالإضافة إلى العمل على تجهيز المستشفيات بكل المستلزمات الطبية ومواد التعقيم والحماية وزيادة عدد الأسرة ووحدات العناية المركزة بالمستشفيات(**البنك الدولي، 2020**).

ولقد احتلت المغرب من حيث الجاهزية على مواجهة الأوبئة والحد من انتشارها وفق مؤشر الأمن الصحي العالمي (GHS) والذي اعتمدت جامعة «جونز هوبكينز» الأمريكية المرتبة 68 عالميا من أصل 195دولة متصدرة بذلك المرتبة الأولى بين بلدان المغرب العربي والرابعة إفريقيا ب،43.7 نقطة متقدمة بذلك على تونس التي جاءت في المرتبة 122 بـ 33.7 نقطة وموريتانيا التي جاءت في المرتبة 157 وذلك بـ 22.7 نقطة وليبيا التي جاءت في المرتبة 168 بـ 25.7 نقطة كما أشرنا سابقا، وجاءت الجزائر في المرتبة 173 بـ 32.6 نقطة وبالتالي تعد الجزائر أخر دول المغرب العربي من حيث الاستعداد لمواجهة الفيروس والحد من انتشاره وهذا طبعا وفق مؤشر الأمن الصحي العالمي (**تقارير موقع الدار، 2020**).

4-2- الاقتصاد المغربي في ظل فيروس كورونا كوفيد 19

بعد الحديث عن القاع الصحي بالمغرب وجاهزيته للتصدي لفيروس كورونا سينتقل الحديث إلى الأوضاع الاقتصادية. فلقد حققت المغرب خلال عقدين متتاليين تطورات اقتصادية واجتماعية وهذا يعود إلى الاصلاحات العميقة ولاستثمارات الهامة بالإضافة إلى جملة من التدابير التي عملت على دعم استقرار الاقتصاد المغربي، ولكن جاءت موجة فيروس كورونا كوفيد 19 لتعصف بالاقتصاد المغربي فقد سجل اعمق ركود له منذ 1995، فمن المتوقع أن ينكمش الناتج المحلي الإجمالي بقيمته الحقيقية بنسبة 4% سنة 2020.

وواجه سوق العمل المغربي أيضا صدمة كبرة بالأخص العاملين في القطاع الغير رسمي حيث فقد 66% من العمال وظائفهم ولكن استطاعت المساعدات التي قدمتها الحكومة أن تخفض بشكل جزئي من فقدان الوظائف ل 19% من الأسر المغربية. وعلى الرغم من انخفاض الواردات إلى أن العجز المزدوج في المغرب سيبقى تحت السيطرة، ومن المتوقع أن يتجه عجز الحساب الجاري لميزان المدفوعات إلى 8.4% سنة 2020 وهذا يعكس انخفاض مهم في عائدات الصادرات والتحويلات المالية من الخارج والسياحة.

إذا فمن المتوقع أن تكون الإيرادات منخفضة مما كان متوقع سنة 2020- 2021 باستثناء الايرادات التي تم جمعها من خلال صندوق المخصص لمواجهة فيروس كورونا كوفيد 19، ومن جهة أخرى يتوقع أن تزيد النفقات خلال سنة 2020 وذلك راجع إلى اتساع النفقات الخاصة بقطاع الصحة والحماية الاجتماعية، وبالتالي يتوقع أن يزيد العجز المالي إلى 7.5% من الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2020 ويتوقع أيضا أن يرتفع كل من الدين العام والخارجي.**(البنك الدولي، 2020)**

4-3-الحلول المقترحة للخروج من الأزمة الاقتصادية المغربية

لقد شرعت لجنة اليقظة الاقتصادية خلال اجتماعها الاخير إلى إعداد خطة شاملة لانعاش الاقتصاد الوطني وذلك للخروج من الأزمة الاقتصادية، حيث اعتبرت النقطة الفارقة في عملية الانعاش الاقتصادي الوطني وتقوية قدراته الاستشرافية في فترة ما بعد كورونا كوفيد 19 هو آليات التمويل وهذا حتى يتسنى إعادة بعث المقاولات الكبرى والمتوسطة والصغيرة.

كما عرجت اللجنة أيضا على ضرورة الاستفادة من الأزمة وذلك من خلال حل بعض المشاكل الجوهرية والتي برزت في ظل أزمة كورونا كوفيد 19، كالقطاع الغير مهيكل والحماية الاجتماعية وذلك من خلال الاشادة بالتجربة الناجحة لعملية الدعم المالي المقدمة من طرف

صندوق كوفيد 19 والتي كانت موجهة لفائدة الأسر العاملة في القطاع الغير حكومي، كما أكدت اللجنة على ضرورة إعادة تعزيز الاستثمارات الوطنية في القطاعات الاستراتيجية الجديدة مثل: الصحة والتعليم والطاقة الخضراء والرقمية.

وأضافت اللجنة أنه من الضروري إعادة النظر في توقعات قانون المالية وذلك بهدف:

- القيام بعملية تقييم انخفاض الموارد والمتمثلة في المداخيل الجبائية والغير جبائية؛

- العمل على تحديد التغيرات التي مست بنود النفقات **(وزارة الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة المغربية، 2020)**.

5-انعكاسات فيروس كورونا كوفيد 19 على الأوضاع الاقتصادية بموريتانيا

سيتم الحديث في هذا العنصر على مدى استعداد قطاع الصحة الموريتاني لمواجهة فيروس كورونا كوفيد 19، ومن ثم سيتم التعريج على الاقتصاد الموريتاني في ظل هذا الفيروس، وفي الأخير سيتم عرض جملة من الحلول للنهوض بالاقتصاد الموريتاني والخروج من الأزمة.

5-1- جاهزية القطاع الصحي الموريتاني لمواجهة فيروس كورونا كوفيد 19

قبل التعريج على انعكاسات فيروس كورونا كوفيد 19 على الاقتصاد الموريتاني سنعرج أولا على استعدادات الحكومة والقطاع الصحي لمجابهة هذا الفيروس ،فلقد عملت الحكومة الموريتانيا جاهدة من أجل احتواء فيروس كورونا كوفيد 19 وذلك من خلال تعزيز إجراءات العزل حول مدينة نواكشوط مستعينة في ذلك بالجيش وهذا حتى يتسنى لها منع حركة الأفراد من وإلى العاصمة نواكشوط، كما قامت بإلزام المواطنين بارتداء الكمامات وذلك على مستوى كل من المؤسسات والإدارات العمومية، كما قامت أيضا بإنشاء ثلاث مراكز استقبال بنواكشوط وذلك بمعية وزارة الدفاع الوطني، وهذا حتى يتسنى لها تخفيف الضغط على مراكز التكفل الصحي.

كما عملت الحكومة أيضا على تعزيز الطاقة الاستيعابية للمستشفيات والمراكز الصحية وذلك بمساعدة القطاع الخاص، وقد خصصت داخل المستشفيات مراكز للأمراض المعدية، وفي محاولة منها لرفع القدرة الاستيعابية السريرية قامت بالاستعانة بالسكنات الجامعية وذلك عن طريق تأهيلها وتحويلها إلى مراكز رعاية وعزل المصابين حيث استفادة من خلال هذه الخطوة من 2000 سرير .

وقامت الحكومة بتوزيع خطة لمواجهة فيروس كورونا كوفيد 19حيث تشتمل هذه الخطة ثلاث مراحل وهي كالآتي:

المرحلة الأولى: العمل على تـ قيق العزل لكافة الحلات المؤكد إصابتها بالفيروس والتكفل بها؛

المرحلة الثانية: توفير الرعاية اللازمة للحلات المعقدة؛

المرحلة الثالثة: توفير الرعاية اللازمة للحالات الحرجة والمتوسطة، أما بالنسبة للحالات البسيطة فتم الاعتماد على أسلوب الحجز الذاتي(**عبد الله مولود، 2020**).

كما تقدمت السلطات الموريتانية بطلب لصندوق النقد الدولي وذلك للحصول على دعم طارئ في ظل ما يعرف بالتسهيل الائتماني السريع، وهذا لمساعدتها في سد احتياجات ميزان المدفوعات العاجلة والذي تم تخصيصـ لمواجهة تفشي فيروس كورونا كوفيد 19، وقد وافق المجلس التنفيذي على صرف حوالي 130 مليون دولار أمريكي، وهذا الذي مكن موريتانيا من زيادة الانفاق غلى الخدمات الصحية ودعم برنامج الحماية الاجتماعية (**صندوق النقد الدولي، 2020**).

5-2- الاقتصاد الموريتاني في ظل فيروس كورونا كوفيد 19

بالتعريج على الوضع الاقتصادي الموريتاني، فيتوقع صندوق النقد الدولي تراجع النمو الاقتصادي بنسبة -2% وارجعوا ذلك إلى التدهور المتوقع للقطاعات الرئيسية في الاقتصاد وذلك نتيجة تفشي فيروس كورونا كوفيد 19.

فالقطاع الأولي يعتمد بشكل كبير أساسي على تصدير الحديد ،الذهب ،النـ اس والسمك والذي سيعرف هو الأخر تراجع بسبب انخفاض الطلب العالمي، وسيعرف القطاع الصناعي هو الأخر تراجع بسبب قلة الطلب الداخلي وارتفاع أسعار السلع الوسيطية، وإذا اتجهنا للحديث عن القطاع الخدمي والذي يشكل 40% من الناتج المحلي الإجمالي والذي سيتأثر هو الأخر بسبب الإغلاق هو والقطاعات التابعة لـ كالنقل والسياحة... الخ.

بلغت موازنة موريتانيا لسنة 2020 ما قيمة 70 مليار أوقية جديدة مع تسجيل عجز يقدر ب، 15 مليار أوقية جديدة، وقد أرجع وزير المالية مـ مد الأمين ولد الذهبي ذلك العجز غلى الآثار السلبية لتفشي فيروس كورونا كوفيد 19 كزيادة مصروفات وتمويل الاجراءات الاقتصادية

والصحية المستعجلة وانكماش التجارة الدولية بالإضافة إلى التباطؤ الملحوظ في النشاط على وجه العموم .

وبالرغم من أن موريتانيا استفادة من مداخيل مرتبطة بالتعاون الدولي وذلك على ضوء فيروس كورونا ، إلا أن معظم هذه المداخيل ثم توجيهها إلى تمويل أنشطة أمنية وصحية واستهلاكية.

أما بالنسبة للقطاع الغير المصنف والذي يستوعب عدد معتبر من العاملين في موريتانيا فقد عرف هو الأخر تراجع بسبب أنتشار فيروس كورونا وما انجر عنه من إغلاق والذي شمل كم من الأسواق والمطاعم الصغيرة والباعة المتجولين،...الخ وبالتالي يتوقع أن يرتفع معدل البطالة والفقر في البلاد (**عبوتي عالي ومحمد ودادي، 2020**).

3-5-الحلول المقترحة للخروج من الأزمة الاقتصادية الموريتانية

هناك أربع مجالات على صعيد السياسات الاقتصادية من شأنها تمكين موريتانيا من تنويع النشاط الاقتصادي في المستقبل وتتيح لها الخروج من الأزمة الراهنة وهي كالآتي:

(LAURENT MSELLATI &SAMER MATTA ، 2020)

- تشجيع التوجه نحو اقتصاد السوق وهذا من خلال وضع استراتيجية تعمل على التنويع في كل من النشاطات الزراعية والإنتاج الحيواني، كالعمل على تحسين جودة الأسماك الموجهة نحو التصدير والسعي نحو تصميم منتجات جديدة بالإضافة إلى إيجاد منافذ جديدة مع بلدان غرب إفريقيا والعمل على إشراك المرأة في النشاط الاقتصادي وتشجيعها وتسهيل عملية منح التمويلات؛

- لا تملك موريتانيا بنية تحتية يعتمد عليها، ناهيك عن غياب الكفاءة في مجال استخدام الأراضي، لذا عليها صب جل اهتمامها على الرأس المال البشري وذلك من خلال العمل على تطويره وتعزيز جودة أساليب التدريس بالإضافة إلى حوكمة قطاع التعليم وإدارته، كما يجب عليها تحسين الربط بين المدن فلا يخفى علينا أن هناك مسافات شاسعة تفصل بين مختلف مدن موريتانيا، لذا يجب عليها توفير النقل للربط بين المدن وهذا بهدف اختصار المسافات وربح الوقت وإنشاء بنية تحتية يعتمد عليها في تحريك عجلة الاقتصاد بالبلاد؛

- العمل على تحسين التخطيط المدني وهذا سعيا للحصول على مدينة مترابطة من حيث الكثافة السكانية ولا يتحقق ذلك إلا بوضع إجراءات تحفيزية لتشجيع التكثيف والعمل على فرض ضرائب على الأراضي الشاغرة؛

- السعي نحو تحسين إدارة الموارد الطبيعية ويحتاج ذلك إلى توفير إطار مالي يعتمد على تقوية المؤسسات المالية العامة، والتي تشكل بدورها الحلقة الرئيسية في عملية إعادة استثمار الثروات الطبيعية وتحويلها إلى أصول إنتاجية.

5-الخلاصة:

يعد فيروس كورونا كوفيد 19 من الفيروسات واسعة الانتشار يسبب نزلات البرد تتراوح شدتها من بسيطة إلى جد معقدة قد تؤدي إلى الوفاة، ولقد أثر هذا الفيروس على جل دول العالم ولازال شبح يهدد اقتصاديات العالم ومن بينها دول المغرب العربي.

اختبار صحة الفرضيات:

- **بالنسبة للفرضية الأولى، محققة** ففيروس كورونا كوفيد 19 يعد فيروس مستجد يسبب أعراض تنفسية والتي قد تصل إلى الالتهاب الرئوي والمتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة والفشل الكلوي وبالتالي يؤدي إلى الوفاة، وقد عرف انتشار واسع وسريع بين دول المغرب العربي وهذا راجع إلى خصوصية الفيروس بحد ذاته وقدرته السريعة على الانتشار فهو يصنف ضمن الفيروسات واسعة الانتشار؛

- **بالنسبة للفرضية الثانية، غير محققة** فالقطاع الصحي لدول المغرب العربي لم يستطع مجابهة فيروس كورونا كوفيد19، وهذا راجع لضعف وتردي الخدمات الصحية وانخفاض الطاقة الاستيعابية السريرية بالمستشفيات وكذا تأثر بعض البلدان بالحروب على غرار ليبيا مما أضعف قطاعها الصحي كل هذه العوامل وأخرى حالة دون السيطرة على انتشار فيروس كورونا كوفيد 19، وبالتالي فلقد كانت انعكاساته وخيمة على اقتصاديات المغرب العربي. فكل دول المغرب العربي عرف اقتصادها انكماشا وذلك راجع إلى حالات عدم الاستقرار السياسي التي عاشتها معظم الدول، بالإضافة إلى تأثير فيروس كورونا كوفيد 19 من خلال الإغلاق وشل الحركة الذي عرفته دول المغرب العربي في محاولة منها لاحتواء الفيروس والذي انجر عنه تعطيل الانتاج والعرض والطلب على السلع ودخول دول المغرب العربي في فترة ركود اقتصادي.

6-المراجع:

- منظمة الصحة العالمية (2020)، فيروس كورونا، 2020/09/07 سا 18:53 متاح على: https://www.who.int/ar/health-topics/coronavirus

- خالد حنفي علي(2020)، حسابات الخوف كيف يفكر أطراف الصراع الليبي في أزمة "كورونا"؟ ،2020/09/18، سا 22:59 متاح على:https://futureuae.com/ar/Mainpage/Item/5411

- البنك الدولي(2020)، ليبيا: الآفاق الاقتصادية- أبريل /نيسان 2020، 2020/09/18 سا 00:49 متاح على: https://www.albankaldawli.org/ar/country/libya/publication/economic-update-april-2020

- أحمد الخميسي(2020)، ثلاثي الحرب والنفط وكورونا يدفع الاقتصاد الليبي نحو القاع ، العربي الجديد ، 2020/09/18 سا 01:35 متاح على: https://www.alaraby.co.uk/

- وزير الصحة (2020)، نشرة الأخبار، سمعي بصري، 22 مارس 2020، قناة النهار الإخبارية، 2020/09/18، سا 23:37 متاح على: https://youtu.be/I9M1BWFkoHo?t=24

- البنك الدولي(2020)، الجزائر: الآفاق الاقتصادية- أبريل 2020، 2020/09/18 سا 23:25 متاح على: https://www.albankaldawli.org/ar/country/algeria/publication/economic-update-april-2020

- عمار لشموت(2020)، تداعيات فيروس كورونا شلل اقتصادي واجتماعي، جزائر ULTRA، 2020/09/19 سا 00:29 متاح على: https://ultraalgeria.ultrasawt.com/

- رمضاني لعلا(2020)، الاقتصاد الجزائري ما بعد جائحة كورونا نظرة استشرافية، يومية الشعب، 2020/09/19 سا 00:58 متاح على: http://www.ech-chaab.com/ar/

- طارق راشد(2020)، نشرة الأخبار، سمعي بصري، 2 سبتمبر2020، قناة الحرة،2020/09/19 سا 22:38 متاح على: https://youtu.be/bWY_e_3_VTk?t=6

- البنك الدولي(2020)، تونس: الآفاق الاقتصادية- أبريل 2020، 2020/09/19 سا 23:22 متاح على:

https://www.albankaldawli.org/ar/country/tunisia/publication/economic-update-april-2020

- أنيس العرقوبي(2020)، الاقتصاد التونسي أزمة حادة في انتظار حلول الحكومة الجديدة، ن بوست، 2020/09/20 سا 00:05 متاح على: https://www.noonpost.com/content/37886

- محسن حسن(2020)، لابد من ايجاد حلول غير تقليدية للخروج من الازمة الاقتصادية و المالية الحالية، إذاعة تونس الثقافية، 2020/09/20 سا 00:27 متاح على:http://www.radioculturelle.tn/

- البنك الدولي(2020)، المغرب : التصدي لتفشي جائ ة كورونا، 2020/09/25 سا 22:15 متاح على:
https://www.albankaldawli.org/ar/news/feature/2020/06/16/morocco-stepping-up-to-the-covid-19-pandemic-outbreak

- تقارير موقع الدار(2020)، مؤشر الأمن الصحي العالمي.. المغرب مستعد لمواجهة وباء "كورونا"، 2020/09/25، سا 23:00 متاح على: https://aldar.ma/150280.html

- البنك الدولي(2020)، المرصد الاقتصادي للمغرب - الآفاق الاقتصادية للمغرب وتأثير أزمة كوفيد 19، 2020/09/25، سا 23:08، متاح على:
https://www.albankaldawli.org/ar/region/mena/publication/morocco-economic-monitor---moroccos-economic-prospects-and-the-covid-19-crisis-impact

- وزارة الاقتصاد والمالية واصلاح الإدارة المغربية(2020)، حوار للسيد وزير الاقتصاد والمالية وإصلاح الإدارة المغربي مع المجموعة الإعلامية (ميد راديو – الأحداث المغربية)، 2020/09/26، سا 22:29 متاح على:
https://www.finances.gov.ma/ar/Pages/%D9%85%D8%B3%D8%AA%D8%AC%D8%AF%D8%A9.aspx?fiche=5043

- عبد الله مولود (2020)،موريتانيا: الإصابات بكورونا تقفز لـ62 والجدل يشتد حول أسباب الانتشار، صحيفة القدس العربي، 2020/09/27، سا 21:34 ، متاح على:https://www.alquds.co.uk/

- صندوق النقد الدولي(2020)، بيان صحفي رقم 291/20، المجلس التنفيذي يستكمل مراجعة الأداء الخامسة في ظل اتفاق "التسهيل الائتماني الممدد" مع جمهورية موريتانيا الإسلامية، ، 2020/09/27، سا 23:06، متاح على:
https://www.imf.org/ar/News/Articles/2020/09/02/pr20291-mauritania-imf-executive-board-completes-5th-review-under-the-ecf-arrangement

- عبوتي عالي، م مد ودادي(2020)، تأثيرات كوفيد- 19على الاقتصاد الموريتاني، المركز الموريتاني للدراسات والب وث الاستراتجية، 2020/09/27 سا22:48 متاح على : http://cmers.org/879587587/198-admin

- LAURENT MSELLATI &SAMER MATTA (2020)، مستقبل موريتانيا: تنويع النشاط الاقتصادي وتوسع المدن المنظم، مدونات البنك الدولي، 2020/09/27، سا 23:47، متاح على:
https://blogs.worldbank.org/ar/africacan/mstqbl-mwrytanya-tnwy-alnshat-alaqtsady-wtws-almdn-almnzm